



دراسة لبعض العوامل الاجتماعية المتصلة بالمحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة
(دراسة ميدانية في قرى محافظة الأقصر)

جمال حسين الريدي¹ - ابراهيم عبد الرحمن على² - بهاء أبو الحسن الصادق³

¹ أستاذ التنمية الريفية والاجتماع الريفي قسم الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة المنيا.
² أستاذ الاجتماع الريفي قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي بكلية الزراعة جامعة الأزهر اسيوط.
³ باحث بالدراسات العليا - إجتماع ريفي - قسم الاقتصاد - كلية الزراعة جامعة المنيا

Received : 23 Oct. 2023

Accepted: 1 Nov. 2023

المخلص :

استهدفت الدراسة التعرف على درجة معرفة المبحوثين للمحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الشخصية، والقيادية، والمكانية والإتصالية، ومتغيرات التوازن المعيشي وبين درجة معرفة المبحوثين للمحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، حيث تم إختيار ثلاثة مراكز من محافظة الأقصر واختيرت ثلاثة قرى من المراكز المذكورة وتمثلت عينة الدراسة في 380 مفردة، وتحررت استمارة الإستبيان، وتم جمعها وتحليلها بإستخدام معامل الارتباط.

وأشارت أهم النتائج إلى أنه تم تقسيم مستويات المعرفة بوجود المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة الى ثلاثة مستويات. وأشارت إلى وجود علاقة إرتباطية بين درجة المحددات الاقتصادية ودرجة التردد على المؤسسات، درجة الإستفادة من المؤسسات، عند مستوى معنوية 0.01 حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0,273 0,529) علي التوالي، كما أشارت البيانات الى وجود علاقة بين درجة المحددات الاقتصادية وكلاً من درجة الانتماء المجتمعي، درجة المشاركة المجتمعية، عند مستوى معنوية 0.01 حيث كانت قيم معاملات الارتباط البسيط (0,503 0,440) علي التوالي.

وتوصى الدراسة بالاهتمام بالمساواة والعدالة في الريف بصفة عامة وفي مجتمع الدراسة بصفة خاصة. وتوفير المخصصات المالية لكل مشروع على حدة مع توفير المناخ الاقتصادي العام، والتأكيد على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعية، بالتزامن مع الاهتمام بترشيد الإستهلاك في كافة المجالات.

الكلمات المفتاحية : العوامل الاجتماعية - المحددات الاقتصادية - التنمية المستدامة - المساواة والعدالة - المخصصات المالية - مستلزمات الإنتاج - ترشيد الإستهلاك.

■ المقدمة

عبدالعليم : 2007). باعتبارها تستهدف الارتقاء بالمجتمع، وتعمل على توظيف موارده المادية والطبيعية والبشرية، خاصة تلك الفئات الاجتماعية التي حرمت رداً طويلاً من الزمن من فرص النمو والتقدم (التابعي : 1993). والتنمية هي إحداث تغيير اجتماعي في حياة المجتمعات ومؤسساته ولهذا التغيير جوانب مادية وغير مادية حيث أن الإنسان بإمكانياته وفكره يمثل أهم العناصر الإنتاجية فاعلية، وهو عصب الإنتاج أي لا يمكن تطوير العمل الإنتاجي دون تدخل الإنسان فلذلك أي تغيير مادي لا يقابله تغيير في الموارد البشرية يعتبر عملية غير متوازنة ويؤدي ذلك إلى إعاقة العمل التنموي ككل (أمين : 2012). وهي تغيير ايجابي يهدف إلي نقل المجتمع من حالة إلي حالة أفضل (عامر : 2016).

وحظي مفهوم "النمو الاقتصادي Economic Growth" باهتمام مبكر فكان يعد دليلاً على تقدم ورقي المجتمعات والأمم (الكبيسي، اخرون : 2015). فنجذ أن آدم سميث أسهم بدراسة العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي والعوامل التي تعقبه (عمران : 1999)، حيث قسم آدم سميث تطور المجتمعات إلي خمس مراحل هي: صيد، رعي، زراعة، تجارة، صناعة (عارف : 2006). بينما نجد أن "دافيد ريكاردو David Ricardo" قد قسم المجتمع إلي ثلاث طبقات تمثلت في: طبقة الرأسماليين، وطبقة الإقطاعيين، وطبقة العمال، حيث تلعب طبقة الرأسماليين الدور الأكبر في الاقتصاد والنمو الاقتصادي، وأكد ريكاردو أن النمو لا يحدث إلا إذا استخدم الدخل للاخار (عمران : 1999). ونظر "توماس روبرت مالتوس T.R.Malthus" إلي النمو الاقتصادي علي أنه يقوم على أساس محدودة موارد الثروة التي يستطيع البشر إستخدامها مقابل عدم محدودة إحتياجات البشر، مما يؤدي لحدوث فجوة بين الإحتياجات والرغبات، لهذا نظر إلي النمو بأنه يقلل من الهوة تدريجياً بواسطة زيادة موارد الثروة وتنوعها (Neva, Goodwin : 2003)

ولما كان هذا النوع من التنمية يرتبط بإيجاد جملة من التغيرات الجذرية من خلال اجراء بعض العمليات في مجتمع معين لاكتساب المهارات والقدرة علي تحقيق التطور الذي يحسن نوعية الحياة الأفراد ويزيد من قدرتها علي التأقلم مع الإحتياجات الأساسية (حسين : 2021). حيث ينطوي مفهوم التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل وتغيير في هيكل الإنتاج وتغيير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغيير في متوسط السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد (كنفوش

باتت معظم المجتمعات تعاني من التناقض بين الإحتياجات الإنسانية وبين الموارد الاقتصادية والطبيعية الكفيلة بإشباع هذه الإحتياجات التي تنسم بالندرة النسبية وقابليتها للنفاذ (إسماعيل : 2015). وكان ذلك بفعل المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الارض، وهذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف بأسم التنمية المستدامة (غنيم، وآخرون : 2006). التي تعتبر مشروعاً مجتمعياً متكاملأ يعمل على تحقيق الأمن المجتمعي وذلك من خلال التركيز على المكونات الرئيسية وهي الأمن البيئي والاجتماعي والاقتصادي، لحماية المجتمع من المخاطر البيئية والاجتماعية الاقتصادية التي تهدد أمنه واستقراره (جعفر : 2019).

إلي أن وصل الاهتمام العالمي بالفضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض عام 1992م. وباعتبار الريف العمود الفقري للمجتمع، إذ يعتبر الريف المصري أصل الحضارة المصرية القديمة والحضارات التالية لها إلي وقتنا هذا حيث انه المصدر الأساسي لثروة مصر الحقيقية (أمين : 2012)، لذا تعد التنمية إحدى الوسائل الهامة تطبيقاً لنتائج البحوث والدراسات والتي تهدف لحل مشاكل المجتمعية، والنهوض بمستوى معيشتها (جامع : 2019). فكان لابد من وضع استراتيجيات للتنمية لتوضيح المفهوم من أجل قياس مدى التقدم المحرز وتقييمه (إسماعيل : 2015).

ويلاحظ المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن (غنيم، وآخرون : 2006). ويعد موضوع التنمية من أكثر الموضوعات التي شغلت أذهان الباحثين فالإهتمام بها لم يخرج عن اطار التفكير في قضايا تهم الإنسان والاقتصاد والمجتمع والبيئة (الشريف : 2015)، حيث ظهرت اجتهادات كثيرة تحاول التعمق في جوانب التنمية (شرين،

ولما كانت التنمية المحلية المستدامة تعرف بأنها "استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئية الخارجة، أي تنمية المجتمع من خلال موارد الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي، وبين المجتمع الحالي والمستقبلي من خلال الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلية" (أحمد، آخرون : 2019). لذلك كان العنصر الاقتصادي ذات أهمية كبيرة في هذا المجال مما دعا الباحث لدراسة المحددات الاقتصادية واثراها على التنمية المستدامة حيث تم حصر المشكلة البحثية في التساؤلات التالية :

1. ما هي المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة ؟
2. ما هي العلاقة بين درجة وجود المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة ومتغيرات الدراسة المستقلة ؟

■ أهداف الدراسة

اعتمادًا على العرض السابق لمشكلة الدراسة فقد بلورت الدراسة أهدافها الأساسية فيما يلي:-

أولاً: التعرف على المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة؟

ثانياً: التعرف على العلاقة بين المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة والمتغيرات المستقلة للدراسة؟

■ الفروض النظرية والإحصائية للدراسة

تقوم الدراسة على الفروض النظرية التي تنص على وجود علاقة بين درجة معرفة الباحثين بوجود المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة والمتغيرات المستقلة المدروسة، وإختبار صحة هذه الفروض البحثية صيغت مجموعة الفروض الإحصائية المقابلة له وعددها (27)، والتي تقضي بعدم وجود علاقة بين درجة معرفة الباحثين لدرجة وجود المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة والمتغيرات المستقلة المدروسة وذلك على النحو التالي:-

- الفروض الإحصائية من (1 : 12) وتنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرات الشخصية التالية: (النوع، السن، الحالة الاجتماعية، نوع الأسرة، مستوى التعليم، المهنة، التفرغ للعمل الزراعي، ملكية الأرض الزراعية، مساحة الأرض الزراعية، تنوع مصادر الدخل، الدخل الشهري، كفاية الدخل) وبين درجة المحددات الاقتصادية.

(2005 :) وتسعي التنمية الاقتصادية لرفع الصادرات، وتقليل الواردات، والبحث عن استثمارات جديدة، وزيادة في الإنتاج وتوفير العمل وتحريك السوق الداخلية والخارجية (حمدوي : 2017).

وتهتم التنمية المستدامة بانها تحافظ على مخزون رأس المال البشري، والقدرة التكنولوجية، والموارد الطبيعية، والنوعية البيئية (الهيتي، وآخرون : 2008)، وتكون نتيجة وقوع حقل من الأنشطة الاقتصادية ضمن مجال الأنشطة الإنسانية، التي تكون ضمن الدائرة البيولوجية، حينها تنمو الأنشطة الاقتصادية بشكل متضائل على المدى الطويل حال تم الإضرار بالطبيعة بأضرار جسيمة أو كبيرة (بدران : 2014).

وهي تنمية تهتم بطريقة تحسين واستغلال الموارد الاقتصادية بغية تحقيق زيادة في الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة السكانية (مريم، الحسيني : 2014). ولجعل الاستدامة ملموسة، فإن ذلك يتطلب إجراءات محددة وسياسات ملموسة من جميع الأطراف ذات العلاقة والشأن، حتى يمكن تقييم التطورات والتغيرات والمصالح المشتركة (العصار : 2015). ومن أفضل الطرق لتحقيق الاستدامة هو اختيار الأسلوب الذي نستخدم فيه أقل طاقة ممكنة مع تحقيق الرخاء في كافة المجالات إلا أن هذا يتطلب إحداث تغير هيكل كبير في النظم المؤسسية مما ينتج عنه تحدي كبير للمجتمع الدولي والأنماط الاستهلاكية القائمة (سحر، نوبصر : 2015).

■ مشكلة الدراسة

ولما كان مفهوم التنمية الاقتصادية له عدة تطورات، ففي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية اعتبر مفهوم النمو الاقتصادي كمرادف لمفهوم التنمية ومحورها الأساسي، واعتبر معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يعد أفضل مقياس للتنمية، التي عرفت بأنها عملية تنشيط الاقتصاد القومي (رياض : 2013). حيث اعتمدت هذه المرحلة على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع وسريع (غنيم، وآخرون : 2007)، حينها تبنت بعض الدول استراتيجيات بديلة عقب فشل استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي الذي يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية (Nohen, Nuschler : 1982).

وتم الاستعانة بمعادلة Krejcie & Morgan لاختيار عدد المفردات التي بلغ عددها 380 مفردة وتم اختيارهم عشوائياً. من مجتمع الدراسة الذي تضمن "المبحوثين" المقيمين في مجتمعي الدراسة الريفي، وكان المعيار الأساسي لاختيار مفردات الدراسة هو أن تكون وحدة الدراسة الأساسية هي الوحدة المعيشية للمبحوثين، حيث أن المبحوث يمثل الوحدة المعيشية وينوب عنها من الاستجاب الخاص بالاستبيان.

أدوات جمع البيانات: اعتمدت الدراسة في جمع البيانات اللازمة لها على الاستبيان بالمقابلة الشخصية الذي اعد لهذا الغرض وبعد اجراء اختبار مبدئي Pre-Test له، ثم اجراء الدراسة الميدانية وجمع البيانات.

أدوات التحليل الإحصائي: في ضوء أهداف الدراسة، وكذلك طبيعة البيانات (نوعية، كمية) ومستوى قياس المتغيرات موضوع الدراسة، تم استخدام بعض الأدوات الإحصائية الوصفية (التكرار، النسب المئوية) وذلك لوصف مستوى المعرفة للمحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة في تلك الدراسة. وتم أيضاً استخدام " معامل " الارتباط البسيط ". وذلك في حالة المتغيرات التي تم قياسها بمقياس فترية (كمية) لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة للمبحوثين وبين درجة معرفة المبحوثين لممارسات الحفاظ على البيئة.

متغيرات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية وكيفية قياسها

أولاً: المتغيرات المستقلة: وهي تتضمن ما يلي :-

(1) المتغيرات الشخصية:

1. النوع: ويقصد بالنوع أي نوع المبحوث سواء كان ذكر أم انثي، وتم قياسه كمتغير أسمي مكون من فئتين، حيث استخدم له الترميز الرقمي بالرموز (1، 2) علي التوالي.

2. السن: ويقصد بالسن التعبير عن عدد سنوات عمر المبحوث لأقرب سنة ميلادية أثناء جمع بيانات الدراسة مقاساً بعدد السنوات الخام، وتم قياسه كمتغير رقمي مكون من ستة فئات، وقد استخدم الأرقام (1، 2، 3، 4، 5، 6) علي التوالي.

الفروض الاحصائية من (13 : 16) وتنص علي عدم وجود علاقة بين المتغيرات المكانية والاتصالية التالية: (محل الإقامة، نوع المسكن، ملكية المسكن، ملكية وحيازة الوسائل الاتصالية) وبين درجة المحددات الاقتصادية.

الفروض الاحصائية من (17 : 19) وتنص علي عدم وجود علاقة بين المتغيرات القيادية التالية: (درجة المقومات الشخصية، درجة الطموح الشخصي، درجة السمات القيادية)، وبين درجة المحددات الاقتصادية.

الفروض الاحصائية من (20 : 23) وتنص علي عدم وجود علاقة بين المتغيرات القومية والانتماء الوطني التالية: (درجة الانتماء المجتمعي، درجة الاتجاه نحو المساواة والعدالة، درجة المشاركة المجتمعية، درجة الاتجاه نحو الميل الادخاري)، وبين درجة المحددات الاقتصادية.

الفروض الاحصائية من (24 : 27) وينص علي عدم وجود علاقة متغيرات التوازن المعيشي التالية: (درجة التماسك الاسري، درجة الانفتاح الجغرافي، درجة التردد على المؤسسات، درجة الاستفادة من المؤسسات)، وبين درجة المحددات الاقتصادية.

الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع الدراسة والمنهج المستخدم: تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، فمنها ما يتناول وصف مستوى إدراك المبحوثين بالمحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة. أما الجانب التحليلي في الدراسة فيختص باختبار الفروض الاحصائية للدراسة والتي تختص بالعلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة سواء منها المتغيرات الشخصية والقيادية وبين درجة المحددات الاقتصادي.

المجال الجغرافي: تم اختيار محافظة الاقصر كمجال جغرافي لتلك الدراسة، وذلك للتنوع النسبي لتلك المحافظة حيث يتضح بها المناطق الحضرية والمناطق الريفية والتي تمكن من اجراء دراسة مقارنة بين الريف والحضر.

المجال البشري: يقصد بالمجال البشري المفردات التي طبقت عليها الدراسة الميدانية، حيث تم اختيار العينة من خلال اختيار ثلاثة مراكز من المحافظة طبقاً لعدد الأسر حيث كانت المراكز الثلاثة من اكبر المراكز في عدد السكان

3. **الحالة الاجتماعية:** ويقصد بها الحالة التي تدل على الحالة الزوجية للمبحوث وقت جمع بيانات الدراسة، أي هل المبحوث (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل)، وتم قياسه كمتغير اسمي مكون من أربع فئات، وقد استخدم له الترميز الرقمي بالرموز (1، 2، 3، 4) علي التوالي.
4. **نوع الأسرة:** وتعني نوع أسرة المبحوث التي يعيش فيها سواء كانت الأسرة الزوجية فقط، أم الأسرة المكونة من الأسرة الزوجية وأهل الشريكين (مركبة)، أم الأسرة الممتدة المكونة من الأسرة المركبة بالإضافة للأجداد، وتم قياسه كمتغير اسمي مكون من ثلاثة فئات، وقد استخدم له الترميز الرقمي بالرموز (1، 2، 3) علي التوالي.
5. **المستوى التعليمي:** هو يعني عدد سنوات التعليم التي حصل عليها المبحوث حتى تاريخ المقابلة، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (5) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه كمتغير رتبي مكون من سبعة مستويات، وقد استخدم له الترميز الرقمي بالرموز (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7) علي التوالي.
6. **المهنة:** ويقصد بها النشاط الرئيسي الذي يعمل به المبحوث ويمثل مصدر الدخل الرئيسي له، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (6) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه كمتغير اسمي مكون من أربعة فئات، وقد استخدم له الترميز الرقمي بالرموز (1، 2، 3، 4) علي التوالي.
7. **التفرغ للعمل الزراعي:** هو يعني مدى تفرغ المبحوث واعتماده علي العمل الزراعي. وتم قياسه كمتغير اسمي مكون من أربعة فئات، وقد استخدم له الترميز الرقمي بالرموز (1، 2، 3، 4) علي التوالي.
8. **حيازة الأرض الزراعية:** وتعني درجة امتلاك المبحوث للأراضي الزراعية، وتم قياسه كمتغير كمي مكون ثلاث فئات، وقد استخدم له الترميز الرقمي بالرموز (1، 2، 3) علي التوالي.
9. **مساحة الحيازة الزراعية:** وهي تعني مساحة الأرض الزراعية التي يحوزها المبحوث، وتم قياسه كمتغير كمي مكون ثلاث فئات، وقد استخدم له الترميز الرقمي بالرموز (1، 2، 3) علي التوالي.
10. **عدد مصادر الدخل:** وهي عبارة عن عدد المصادر التي يحصل بواسطتها المبحوث علي الدخل النقدي لتلبية احتياجات الأسرة، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (14) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه كمتغير اسمي مكون من فئتين، واستخدم له الترميز الرقمي بالرموز (1، 2) علي التوالي.
11. **مستوي الدخل الشهري:** وهو اجمالي العائد المادي للمبحوث ولأسرته سواء الزوج أو الزوجة أو الأبناء، وتم قياسه كمتغير كمي باستخدام الأرقام المطلقة.
12. **درجة كفاية الدخل لاحتياجات معيشة الأسرة:** وهي عبارة مدي كفاية الدخل النقدي في الشهر للأسرة لتوفير متطلباتها المعيشية، وتم قياسه كمتغير رتبي مكون ثلاث فئات واعطيت له الدرجات التالية (1، 2، 3) علي التوالي.
- (2) **المتغيرات المكانية والاتصالية:** وتتضمن التالي:-
1. **محل الإقامة:** هو يعني مكان الإقامة الذي يقطن فيه المبحوث سواء كان في الريف أم الحضر، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (8) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه كمتغير اسمي مكون من فئتين، وقد استخدم له الترميز الرقمي بالرموز (1، 2) علي التوالي.
2. **نوع المسكن:** هو يعني نوع المسكن الذي يقطن به المبحوث، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (9) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه كمتغير اسمي مكون من أربعة فئات، واستخدم له الترميز الرقمي (1، 2، 3، 4) علي التوالي.
3. **ملكية المسكن:** هو يعني درجة امتلاك المبحوث للمسكن الذي يقطن به، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (10) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه كمتغير رتبي مكون فئتين، واستخدم له الترميز الرقمي بالرموز (1، 2، 3) علي التوالي.
4. **ملكية وحيازة الوسائل الاتصالية:** هي عبارة عن ما يملكه المبحوث من التكنولوجيا الحديثة، والتليفزيون، والانترنت... الخ، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (13) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه كمتغير كمي مكون فئتين، وقد استخدم له الترميز الرقمي بالرموز (1، 2) علي التوالي.
- (3) **المتغيرات القيادية لعينة الدراسة:** وتتضمن ما يلي:
1. **درجة مقومات الشخصية:** هي عبارة عن مجموعة من الصفات الشخصية المرتبطة بالمبحوث كالثقة بالنفس، والقدرة على التحمل، وإثبات الذات، وعدم الاتكالية، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (17) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه من خلال استيفاء رأى المبحوث حول مجموعة أسئلة مكونة من (7) سبعة عبارات، حيث تم قياسها علي مقياس مكون من ثلاث مستويات، وهي (موافق، سيمان، غير موافق)، حيث تم استخدام لها الترميز الرقمي (3، 2، 1) علي التوالي للعبارة الإيجابية، والعكس حال وجود

خلال استيفاء رأى المبحوث حول مجموعة أسئلة مكونة من (8) ثمانية عبارات، علي مقياس مكون من ثلاث مستويات هي (موافق، سيان، غير موافق) استخدم لها الترميز الرقمي (3، 2، 1) على التوالي للعبارات الإيجابية، والعكس حال وجود العبارات السلبية، وتم جمع الدرجات وأخذت الدرجة الكلية للتعبير عن هذا المتغير التي تراوحت درجات مقياسه النظرية ما بين (8 : 24) درجة.

2. **درجة المساواة والعدالة الاجتماعية:** يقصد بها مدى المساواة والعدالة الاجتماعية بين الأفراد في الحصول علي الخدمات وعدم التمييز والاستغلال، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (21) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه من خلال استيفاء رأى المبحوث حول مجموعة أسئلة مكونة من (7) سبعة عبارات، علي مقياس مكون من ثلاث مستويات هي (موافق، سيان، غير موافق) استخدم لها الترميز (3، 2، 1) على التوالي للعبارات الإيجابية، والعكس للعبارات السلبية، وتم جمع الدرجات وأخذت الدرجة الكلية للتعبير للمتغير التي تراوحت درجات مقياسه (7 : 21) درجة.

3. **درجة المشاركة الاجتماعية في المجتمع المحلي:** وهي تعني تحديد درجة إسهام المبحوث في بعض الأنشطة والمناسبات داخل مجتمعه المحلي، كالمشاركة في المشروعات التنموية، ومشاركة الأهل والجيران اجتماعياً في المناسبات، والمساهمة في بناء دور العبادة ومساعدة الفقراء، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (22) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه من خلال استيفاء رأى المبحوث حول مجموعة أسئلة مكونة من (9) تسعة عبارات، وذلك علي مقياس مكونه من ثلاثة مستويات هي: (كبيرة، متوسطة، قليلة) استخدم لها الترميز الرقمي (3، 2، 1) على التوالي للعبارات الإيجابية، والعكس حال وجود العبارات السلبية، وتم جمع الدرجات وأخذت الدرجة الكلية للتعبير عن هذا المتغير، وتراوحت درجات مقياسه النظرية ما بين (9 : 27) درجة.

4. **درجة الاتجاه نحو الميل الإذخاري:** وهي تعني مدى اتجاه المبحوث نحو الإذخار وعدم الاسراف، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (23) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه من خلال استيفاء رأى المبحوث حول مجموعة أسئلة مكونة من (9) تسعة عبارات، علي مقياس مكون من ثلاث مستويات هي (دائماً، أحياناً، نادراً) استخدم لها الترميز الرقمي

العبارات السلبية وتم جمع الدرجات، وأخذت الدرجة الكلية للتعبير عن هذا المتغير، وتراوحت درجات مقياسه النظرية ما بين (7 : 21) درجة.

2. **درجة الطموح الشخصي:** يقصد به تحديد درجة التطلع لدى المبحوث والارتقاء بنفسه وبحياته والرغبة في رفع مستوى معيشته، بالإضافة إلى الرغبة في رفع مستوى تعليم أبنائه والدراسة عن عمل أفضل والسعي المستمر لتحقيق ذلك الطموح، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (18) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه من خلال استيفاء رأى المبحوث حول مجموعة أسئلة مكونة من (8) ثمانية عبارات، علي مقياس مكون من ثلاث مستويات هي (دائماً، أحياناً، نادراً) استخدم لها الترميز الرقمي (3، 2، 1) على التوالي للعبارات الإيجابية، والعكس حال وجود العبارات السلبية، وتم جمع الدرجات وأخذت الدرجة الكلية للتعبير عن هذا المتغير تراوحت درجات مقياسه النظرية ما بين (8 : 24) درجة.

3. **درجة السمات القيادية:** وهي تعني قدرة المبحوث على التأثير في الآخرين وتوجيه سلوكهم نحو تحقيق الأهداف المشتركة، كالقدرة علي فهم وحل المشكلات، والحزم، والاصغاء لأراء ومقترحات الآخرين، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (19) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه من خلال استيفاء رأى المبحوث حول مجموعة أسئلة مكونة من (9) تسعة عبارات، علي مقياس مكون من ثلاث مستويات هي (دائماً، أحياناً، نادراً) استخدم لها الترميز الرقمي (3، 2، 1) على التوالي للعبارات الإيجابية، والعكس حال وجود العبارات السلبية، وتم جمع الدرجات وأخذت الدرجة الكلية للتعبير عن هذا المتغير التي تراوحت درجات مقياسه النظرية ما بين (9 : 27) درجة.

(4) **المتغيرات القومية والانتماء الوطني:** وتتضمن ما يلي :-

1. **درجة الانتماء للمجتمع المحلي:** وهي تعني الارتباط العاطفي بالمجتمع المحلي والتوافق معه والرغبة في تطويره وتحسينه وقبول المعيشة فيه والمشاركة في خدمة أفراد وحل مشاكله والتمسك بالمعيشة فيه، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (20) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه من

الرقمي (3، 2، 1) على التوالي للعبارة الإيجابية، والعكس حال وجود العبارات السلبية، وتم جمع الدرجات وأخذت الدرجة الكلية للتعبير عن هذا المتغير التي تراوحت درجات مقياسه النظرية ما بين (11 : 33) درجة.

4. **درجة الاستفادة من مؤسسات الدولة بالقرية:** وهي تعني مدى استفادة المبحوث من التردد على المؤسسات الدولة المتواجدة بالقرية مثل التردد على الجمعية التعاونية الزراعية، الوحدة الصحية، المؤسسات التعليمية، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (26) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه من خلال استيفاء رأي المبحوث حول مجموعة أسئلة مكونة من (11) احدي عشر عبارات علي مقياس مكون من ثلاث مستويات، وهي (كبيرة، متوسطة، ضعيفة)؛ حيث استخدم لها الترميز الرقمي (3، 2، 1) على التوالي للعبارة الإيجابية، والعكس حال وجود العبارات السلبية، وتم جمع الدرجات وأخذت الدرجة الكلية للتعبير عن هذا المتغير وتراوحت درجات مقياسه النظرية ما بين (11 : 33) درجة.

■ **ثانياً: المتغير التابع:** لمعرفة المبحوثين بدرجة المحددات الاقتصادية تم تقسيم هذا المتغير الى خمسة محاور هي:

المحور الاول: المحددات الاقتصادية الخاصة بالظروف الاقتصادية: وقد تم قياس هذا المتغير ببعض العبارات المعبرة عن المحددات الاقتصادية الخاصة بالظروف الاقتصادية وعددها عشرون عبارة، وذلك باستخدام مقياس مكون من ثلاثة درجات هي (موافق، الى حد ما، غير موافق)، وأعطيت الاستجابات الأوزان التالية (3، 2، 1) في حالة العبارات الإيجابية والعكس في حالة العبارات السلبية، ويتراوح المدى النظري من (60-20).

المحور الثاني: المحددات الاقتصادية لترشيد الإستهلاك : وقد تم قياس هذا المتغير من خلال استيفاء رأي المبحوث في تسعة عبارات تدور حول ترشيد الإستهلاك، باستخدام مقياس مكون من ثلاث درجات (دائماً، إلى حد ما، نادراً)، وأعطيت الاستجابات الأوزان (3، 2، 1) حال العبارات الإيجابية والعكس للعبارة السلبية، وتراوح المدى (27-9).

المحور الثالث: المحددات الاقتصادية لمستلزمات الإنتاج: وقد تم قياس هذا المتغير من خلال استيفاء رأي المبحوث في ثمانية عبارات تدور حول: مستلزمات الإنتاج، وذلك باستخدام مقياس مكون من

(3، 2، 1) على التوالي للعبارة الإيجابية، والعكس حال وجود العبارات السلبية، وتم جمع الدرجات وأخذت الدرجة الكلية للتعبير عن هذا المتغير التي تراوحت درجات مقياسه النظرية ما بين (9 : 27) درجة.

(5) **متغيرات التوازن المعيشي:** وتنفيدها كما يلي:

1. **درجة التماسك الأسري:** يقصد بها درجة الترابط والتماسك بين أفراد الأسرة، ومدى استعداد كل منهم لتقديم المساعدة للآخرين، وتعاونهم لمواجهة المشاكل المختلفة التي قد تتعرض لها الأسرة، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (24) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه من خلال استيفاء رأي المبحوث حول مجموعة أسئلة مكونة من (9) تسعة عبارات، علي مقياس مكون من ثلاث مستويات هي (دائماً، أحياناً، نادراً) استخدم لها الترميز الرقمي (3، 2، 1) على التوالي للعبارة الإيجابية، والعكس حال وجود العبارات السلبية، وتم جمع الدرجات وأخذت الدرجة الكلية للتعبير عن هذا المتغير التي تراوحت درجات مقياسه النظرية ما بين (9 : 27) درجة.

2. **درجة الانفتاح الجغرافي:** وهي تعبر عن انتقال المبحوث من القرية إلى القرى المجاورة أو المركز أو إلى بلاد أخرى، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (25) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه من خلال استيفاء رأي المبحوث حول مجموعة أسئلة مكونة من (6) ستة عبارات، علي مقياس مكون من ثلاث مستويات (دائماً، أحياناً، نادراً) استخدم لها الترميز الرقمي (3، 2، 1) على التوالي للعبارة الإيجابية، والعكس حال وجود العبارات السلبية، وتم جمع الدرجات وأخذت الدرجة الكلية للتعبير عن هذا المتغير التي تراوحت درجات مقياسه النظرية ما بين (6 : 18) درجة.

3. **درجة التردد علي مؤسسات الدولة بالقرية:** وهي تعني مدى تردد المبحوث علي المؤسسات الدولة المتواجدة بالقرية مثل التردد علي الجمعية التعاونية الزراعية، الوحدة الصحية، المؤسسات التعليمية، ويمثل هذا المتغير السؤال رقم (26) في استمارة الاستبيان، وتم قياسه من خلال استيفاء رأي المبحوث حول مجموعة أسئلة مكونة من (11) احدي عشر عبارات صيغت علي مقياس مكون من ثلاث مستويات، وهي (دائماً، أحياناً، نادراً)؛ حيث استخدم لها الترميز

ثلاث درجات علي التوالي وهي (يتعرض، إلى حد ما، لا يتعرض)، وأعطيت الاستجابات الأوزان التالية (3، 2، 1) في حالة العبارات الإيجابية والعكس في حالة العبارات السلبية، وتراوح المدى الكلي (24-8).

المحور الخامس: المحددات الاقتصادية للتسويق: وقد تم قياس هذا المتغير من خلال استيفاء رأي المبحوث في تسعة عبارات تدور حول فتح الاسواق والأسعار، باستخدام مقياس مكون من ثلاث درجات (دائم، إلى حد ما، نادرا)، وأعطيت الاستجابات الأوزان (3، 2، 1) حال العبارات الإيجابية والعكس للعبارات السلبية وتراوح المدى (27-9).

المحور الرابع: المحددات الاقتصادية للتمكين المالي: وقد تم قياس هذا المتغير من خلال استيفاء رأي المبحوث في ثمانية عبارات تدور حول تيسير القروض واعمال البنوك والاجراءات المصرفية، وذلك باستخدام مقياس مكون من ثلاث درجات هي (دائما، إلى حد ما، نادرا)، وأعطيت الاستجابات الأوزان التالية (3، 2، 1) في حالة العبارات الإيجابية والعكس في حالة العبارات السلبية، وتراوح المدى الكلي (24-8).

وقد تم جمع الدرجات المعيرة عن العناصر السابقة حيث اعتبرتها الدراسة مؤشر عن المحددات الاقتصادية، حيث تراوح المدى الكلي (162-54) درجة.

نتائج الدراسة :

(1) فيما يتعلق بمستوي معرفة المبحوثين بالمحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة.

1. المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة الخاصة بمجال الظروف الاقتصادية.

جدول رقم (1): توزيع أفراد العينة وفقا للمحددات الاقتصادية الخاصة بالظروف الاقتصادية

م	درجة المحددات الاقتصادية الخاصة بالظروف الاقتصادية	العدد	%
1	درجة وجود ضعيفة (24-29)	20	5.26
2	درجة وجود متوسطة (30-35)	96	25.27
3	درجة وجود عالي (36-42)	264	69.47
	المجموع الكلي	380	100

المصدر عينة الدراسة

من أقر بوجود المحددات الاقتصادية بدرجة متوسطة كانت نسبتهم (25.27%) من أفراد العينة الكلية للدراسة، وهذه يدل علي وجود مشكلات مرتبط بالحالة الاقتصادية المتردية للريفين، حيث وتراوح المدى الفعلي لتلك المحددات ما بين (24-42) درجة.

أظهرت بيانات الجدول رقم : (1) أن اغلب أفراد العينة أكدوا علي درجة وجود عالية لمحددات الظروف الاقتصادية فقد وردت بنسبه (69.47%) من أفراد العينة الكلية، بينما بلغت نسبة من أقروا بوجود محددات في ذلك الشأن بدرجة ضعيفة كانت نسبتهم (5.26%) من أفراد العينة الكلية، في حين بلغت نسبة

2. فيما يختص بالمحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة في مجال ترشيد الإستهلاك. جدول رقم (2): توزيع أفراد العينة وفقاً للمحددات الاقتصادية في مجال ترشيد الإستهلاك

م	المحددات الاقتصادية في مجال ترشيد الإستهلاك	العدد	%
1	درجة وجود ضعيفة (17-20)	185	48,68
2	درجة وجود متوسطة (21-24)	165	43,43
3	درجة وجود عالي (25-31)	30	7,89
المجموع الكلي		380	100

المصدر عينة الدراسة

بلغت نسبة من أقر بوجود درجة متوسطة فكانت نسبتهم (43.43%) من أفراد العينة الكلية، مما يؤكد ان المعوقات في هذا الشأن ضعيفة وربما ينبع هذا من تقادي تحمل اعباء مالية اضافية نتيجة الافراط في الإستهلاك لكافة المجالات، حيث يتراوح المدى الفعلي ما بين (17-31) درجة.

اشارت بيانات الجدول رقم : (2) أن اغلب أفراد العينة أكدوا علي درجة وجود ضعيفة للمحددات الاقتصادية الخاصة بمجال ترشيد الإستهلاك، وذلك بنسبه (48.68%) من أفراد العينة الكلية للدراسة، بينما بلغت نسبة من أقروا بوجود درجة عالية كانت نسبتهم (7.89%) من أفراد العينة الكلية، في حين

3. المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة الخاصة بمجال توافر مستلزمات الإنتاج. جدول رقم (3): توزيع أفراد العينة وفقاً للمحددات الاقتصادية في مجال توافر مستلزمات الإنتاج

م	درجة المحددات الاقتصادية في مجال توافر مستلزمات الإنتاج	العدد	%
1	درجة وجود ضعيفة (8-10)	218	57.37
2	درجة وجود متوسطة (11-13)	125	32.89
3	درجة وجود عالي (14-16)	37	9,74
المجموع الكلي		380	100

المصدر عينة الدراسة

الكلية، في حين بلغت نسبة من أقر بوجود درجة متوسطة فكانت نسبتهم (32.89%) من أفراد العينة الكلية، مما يؤكد ان المحددات في هذا الشأن ضعيفة لكنها متواجدة في بعض المجالات، حيث يتراوح المدى الفعلي للمحددات توافر مستلزمات الإنتاج ما بين (8-16) درجة.

أظهرت بيانات الجدول رقم : (3) أن اغلب أفراد العينة أكدوا علي درجة وجود ضعيفة لمحددات توافر مستلزمات الإنتاج، بمعنى عدم وجود محددات في هذا المجال، حيث جاءت بنسبه (57.37%) من أفراد العينة الكلية، بينما بلغت نسبة من أقروا بوجود درجة عالية كانت نسبتهم (9.74%) من أفراد العينة

4. المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة الخاصة بمجال التمكين المالي.
جدول رقم (4): توزيع أفراد العينة وفقا للمحددات الاقتصادية في مجال التمكين المالي.

م	درجة المحددات الاقتصادية في مجال التمكين المالي	العدد	%
1	درجة وجود ضعيفة (22-25)	43	11,32
2	درجة وجود متوسطة (26-29)	226	59,47
3	درجة وجود عالي (30-36)	111	29,21
	المجموع الكلي	380	100

المصدر عينة الدراسة

مالي بدرجة وجود ضعيفة فكانت نسبتهم (11.32%) من أفراد العينة الكلية، وفي المجمل هذه النسب تنتج عن صعوبة الاجراءات وارتفاع الفوائد البنكية وقلّة توافر المعلومات والمالية لإقامة مشروعات زراعية، كما أشارت البيانات أن المدى الفعلي للمحددات الاقتصادية الخاصة بالتمكين المالي يتراوح ما بين (22-36) درجة.

أظهرت بيانات الجدول رقم : (4) أن الغالبية العظمي من اجمالي أفراد العينة تؤكد أن هناك محددات بدرجة وجود متوسطة أي أن هناك صعوبة في الحصول علي المال في ظروف القرية، حيث أشارت البيانات أن نسبه (59.47%) من أفراد العينة الكلية، بينما بلغت نسبة من أقرؤا بوجود تمكين مالي بدرجة عالية كانت نسبتهم (29.21%) من أفراد العينة الكلية، في حين بلغت نسبة من أقر بوجود تمكن

5. المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة الخاصة بمجال التسويق.
جدول رقم (5): توزيع أفراد العينة وفقا للمحددات الاقتصادية في مجال التسويق.

م	درجة المحددات الاقتصادية في مجال التسويق	العدد	%
1	درجة ضعيفة (19-22)	7	1.84
2	درجة متوسطة (23-26)	124	32.63
3	درجة عالية (27-31)	249	65.53
	المجموع الكلي	380	100

المصدر عينة الدراسة

محددات بمجال التسويق تتعلق بعدم تسويق المحاصيل بأسعار عادلة، والافتقار للتسويق الالكتروني وعدم توافر معلومات عن الاسواق المجاورة واسعارها، ولارتفاع تكلفة النقل للأسواق الكبرى، وأشارت البيانات أن المدى الفعلي للمحددات الاقتصادية الخاصة بالتسويق يتراوح بين (19-31) درجة.

أظهرت بيانات الجدول رقم (5) أن غالبية المبحوثين يؤكدون أن هناك معوقات بدرجة وجود عالية في مجال التسويق بنسبه (65.53%) من أفراد العينة الكلية، بينما بلغت نسبة وجود درجة متوسطة (32.63%)، في حين بلغت نسبة وجود درجة ضعيفة في مجال التسويق (1.84%)، مما يدل علي وجود

(2) فيما يتعلق بالعلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة ومتغيرات الدراسة.

1. فيما يختص بالعلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية والمتغيرات الشخصية.

الجدول رقم (6) يوضح نتائج العلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية والمتغيرات الشخصية.

م	المتغيرات الشخصية	رقم الفرض	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	النوع	1	**0,558	0,01
2	السن	2	*0,131	0,05
3	الحالة الاجتماعية	3	0,013	-
4	نوع الأسرة	4	**0,230	0,01
5	المستوى التعليمي	5	**0,213	0,01
6	المهنة	6	**0,666	0,01
7	التفرغ للعمل الزراعي	7	*0,129	0,05
8	ملكية وحيازة الارض الزراعية	8	**0,143	0,05
9	مساحه الحيازة الزراعية	9	**0,143	-
10	تنوع مصادر الدخل	10	0,09	-
11	الدخل الشهري	11	**0,720	0,01
12	درجة كفاية الدخل الشهري	12	**0,387	0,01
المصدر : (عينة الدراسة).				
		ف =	55,864	ر = 2,0605

الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين بعض المتغيرات الشخصية المتمثلة في (النوع، نوع الأسرة، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، درجة كفاية الدخل)، عند مستوى معنوية (0.01)، حيث كانت قيمة معاملات الارتباط البسيط (0.558، 0.230، 0.213، 0.666، 0.720، 0.387) على التوالي، بينما تم ثبوت معنوية العلاقة بين المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين بعض المتغيرات الشخصية المتمثلة في كل من (السن، التفرغ للعمل الزراعي، ملكية وحيازة الارض الزراعية)، عند مستوى معنوية (0.05)، حيث كانت قيمة معاملات الارتباط البسيط لبيرسون (0.131، 0.129، 0.143) علي التوالي، هذا ولم تثبت معنوية العلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية، وبين باقي المتغيرات الشخصية.

من الفرض العام الأول الذي ينص على وجود علاقة ارتباطيه بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات الشخصية محل الدراسة الميدانية، فقد تم اشتقاق ثلاثة عشر فرضاً إحصائياً تبدأ من الفرض (1 : 13)، تشترك جميعها في مقولة واحدة مؤداها عدم وجود علاقة ارتباطيه بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات الشخصية للمبحوثين. وأما الفروض الإحصائية التي تبدأ من (1 : 12)، فقد تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون لاختبار العلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات الشخصية للمبحوثين كلاً على حده. وباختبار معنوية العلاقة بين المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات الشخصية للمبحوثين، أشارت النتائج المجدولة في جدول رقم: (6) إلي ثبوت معنوية العلاقة بين درجة المحددات

الشخصية للمبجوثين مجتمعة، فقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد وثبوت معنوية النموذج عند مستوى معنوية (0.01)، حيث كانت قيمة (ف) المحسوبة (55,864). حيث أشار معامل التحديد إلى أن المتغيرات الشخصية للمبجوثين تفسر أن نسبة (60%) من جملة التباين في المتغير التابع، وهو عبارة عن درجة المحددات الاقتصادية، وقد كانت قيمة معامل التحديد (0.605).

وبناءً على النتائج السابق ذكرها ترفض الفروض الاحصائية المتعلقة ببعض المتغيرات الشخصية المتمثلة في المتغير (النوع، نوع الأسرة، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، درجة كفاية الدخل)، وتقبل الفروض البديلة، ولا يمكن رفض باقي الفروض الاحصائية. أما بالنسبة للفرض الثالث عشر وهو العلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات

2. فيما يختص بالعلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية والمتغيرات المكانية والاتصالية.

الجدول رقم (7) نتائج العلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية والمتغيرات المكانية والاتصالية.

م	المتغيرات المكانية والاتصالية	رقم الفرض	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	محل الإقامة	14	**0,387	0,01
2	نوع السكن	15	**0,142	0,01
3	ملكية المسكن	16	*0,129	0,05
4	ملكية وحيازة الوسائل الاتصالية	17	**0,506	0,01
		ف=33,85	ر=0.314=2	

المصدر : (عينة الدراسة).

الاقتصادية للتنمية المستدامة وبين (ملكية المسكن)، عند مستوى معنوية (0.05)، حيث كانت قيمة معاملات الارتباط (0,129). وبناءً على ما تم من نتائج سابقة ترفض الفروض الاحصائية المتعلقة بالمتغيرات المكانية والاتصالية التالية: (محل الإقامة، نوع المسكن، ملكية وحيازة الوسائل الاتصالية)، وتقبل الفروض البديلة، ولا يمكن رفض الفرض الاحصائية المتبقية. أما بالنسبة للفرض الثامن عشر وهو العلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات المكانية والاتصالية مجتمعة، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد وثبوت معنوية النموذج عند مستوى معنوية (0.01)، حيث كانت قيمة (ف) المحسوبة (33,85). وقد أشار معامل التحديد إلى أن المتغيرات المكانية والاتصالية للمبجوثين تفسر أن نسبة (31%) من جملة التباين في المتغير التابع، وهو عبارة عن درجة المحددات الاقتصادية، معامل التحديد (0.314).

من الفرض العام الثاني الذي ينص على وجود علاقة ارتباطية بين درجة المحددات الاقتصادي للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات المكانية والاتصالية محل الدراسة الميدانية، فقد تم اشتقاق خمسة فروض إحصائية تبدأ من الفرض (14 : 18)، تشترك جميعها في مقولة واحدة مؤداها عدم وجود علاقة ارتباطية بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات المكانية والاتصالية لأفراد مجتمع الدراسة الميدانية. وباختبار معنوية العلاقة بين المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات المكانية والاتصالية كلاً علي حدة، أشارت نتائج الجدول رقم: (7) إلى ثبوت معنوية العلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات المكانية والاتصالية التالية: (محل الإقامة، نوع المسكن، ملكية المسكن، ملكية وحيازة الوسائل الاتصالية)، عند مستوى معنوية (0.01)، حيث كانت قيمة معاملات الارتباط (0.387، 0.142، 0.506) على التوالي، وثبوت معنوية العلاقة بين المحددات

3. فيما يختص بالعلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية والمتغيرات القيادية :
الجدول رقم (8) يوضح نتائج العلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية والمتغيرات القيادية.

م	المتغيرات القيادية	رقم الفرض	معامل الارتباط	مستوي المعنوية
1	درجة المقومات الشخصية	19	**0,135	0,01
2	درجة الطموح الشخصي	20	**0,210	0,01
3	درجة السمات القيادية	21	**0,350	0,01
		ف=22,21	ر=0.16	

المصدر : (عينة الدراسة).

معنوية (0.01)، حيث كانت قيمة معاملات الارتباط (0.135 ، 0.210 ، 0.350) على التوالي. وبناءً على محتوى النتائج السابقة ترفض كافة الفروض الاحصائية المتعلقة بالمتغيرات القيادية المتمثلة في المتغيرات (درجة المقومات الشخصية، درجة الطموح الشخصي، درجة السمات القيادية). وتقبل الفروض البديلة. أما بالنسبة للفرض الثاني والعشرون وهو العلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات القيادية مجتمعة، فقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد وثبتت معنوية النموذج عند مستوى معنوية (0.01)، حيث كانت قيمة (ف) المحسوبة (22,215). وقد أشار معامل التحديد إلى أن المتغيرات القيادية للمبحوثين تفسر أن نسبة (15%) من جملة التباين في المتغير التابع، وهو عبارة عن درجة المحددات الاقتصادية، حيث كانت قيمة معامل التحديد (0.152).

من الفرض العام الثالث الذي ينص على وجود علاقة ارتباطيه بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات القيادية محل الدراسة الميدانية، فقد تم اشتقاق أربعة فروض إحصائية تبدأ من (19 : 22)، تشترك جميعها في مقولة واحده مؤداها عدم وجود علاقة ارتباطيه بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات القيادية لأفراد مجتمع الدراسة الميدانية. وأما الفروض الإحصائية التي تبدأ من (19 : 21)، فقد تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون لاختبار العلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات القيادية للمبحوثين كلاً على حده. حيث أشارت نتائج الجدول رقم: (8) إلى ثبوت معنوية العلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات القيادية التالية: (درجة المقومات الشخصية، درجة الطموح الشخصي، درجة السمات القيادية)، عند مستوى

4. فيما يختص بالعلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية والمتغيرات القومية والانتماء الوطني :
الجدول رقم (9) يوضح نتائج العلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية والمتغيرات القومية والانتماء الوطني.

م	المتغيرات القومية والانتماء الوطني	رقم الفرض	معامل الارتباط	مستوي المعنوية
1	درجة الانتماء المجتمعي	23	**0,440	0,01
2	درجة الاتجاه نحو المساواة والعدالة	24	0,034	-
3	درجة المشاركة المجتمعية	25	**0,503	0,01
4	درجة الاتجاه نحو الميل الادخاري	26	0,047	-
		ف=38,68	ر=0.286	

المصدر : (عينة الدراسة).

الدراسة، فقد تم اشتقاق خمس فروض إحصائية تبدأ من الفرض (23 : 27)، تشترك جميعها في مقولة واحده مؤداها عدم وجود علاقة ارتباطيه بين درجة

من الفرض العام الرابع الذي ينص على وجود علاقة ارتباطيه بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات القومية محل

مجتمعة، فقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد وثبتت معنوية النموذج عند مستوى معنوية (0.01)، حيث كانت قيمة (ف) المحسوبة (38,68). كما أشار معامل التحديد إلى أن المتغيرات القومية للمبحوثين محل الدراسة الميدانية تفسر أن نسبة (29%) من جملة التباين في المتغير التابع، وهو عبارة عن درجة المحددات الاقتصادية، حيث كانت قيمة معامل التحديد (0.286).

المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات القومية للمبحوثين وباختبار معنوية العلاقة بينهم كلاً على حدة للفروض الاحصائية التي تبدأ من (23 : 26)، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط، وعلية أشارت نتائج الجدول رقم: (9) إلي ثبوت معنوية العلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات القومية (درجة الانتماء المجتمعي، ودرجة المشاركة المجتمعية)، عند مستوى معنوية (0.01)، حيث كانت قيمة معاملات الارتباط (0.440، 0.503)، بينما لم تثبت معنوية العلاقة بين المحددات الاقتصادية، وبين باقي المتغيرات. وبناءً على محتوى النتائج السابقة ترفض الفروض الاحصائية المتعلقة بالمتغيرات القيادية المتمثلة في (درجة الانتماء المجتمعي، ودرجة المشاركة المجتمعية)، وتقبل الفروض البديلة، ولا يمكن رفض باقي الفروض. أما بالنسبة للفرض السابع والعشرون وهو العلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات القومية

5. فيما يختص بالعلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية ومتغيرات التوازن المعيشي.

الجدول رقم (10) يوضح نتائج العلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية ومتغيرات التوازن المعيشي.

م	متغيرات التوازن المعيشي	رقم الفرض	معامل الارتباط	مستوي المعنوية
1	درجة التماسك الاسرى	28	-0,012	-
2	درجة الانفتاح الجغرافي	29	0,071	-
3	درجة التردد على المؤسسات	30	**0,529	0,01
4	درجة الاستفادة من المؤسسات	31	**0,273	0,01

ر=2=0.286

ف=37,00

المصدر : (عينة الدراسة).

علاقة ارتباطيه بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين المتغيرات متغيرات التوازن المعيشي لأفراد مجتمع الدراسة الميدانية.

ولاختبار معنوية العلاقة بين المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين متغيرات التوازن المعيشي كلاً على حدة للفروض الاحصائية التي تبدأ

من الفرض العام الخامس الذي ينص على وجود علاقة ارتباطيه بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين متغيرات التوازن المعيشي لمجتمع الدراسة الميدانية، فقد تم اشتقاق خمس فروض إحصائية تبدأ من الفرض (28 : 32)، تشترك جميعها في مقولة واحده مؤداها عدم وجود

- من (28 : 31)، فقد تم استخدام معامل الارتباط البسيط، حيث أشارت نتائج الجدول رقم: (10) إلى ثبوت معنوية العلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين متغيرات التوازن المعيشي التالية: (درجة التردد على المؤسسات، درجة الاستفادة من المؤسسات)، عند مستوى معنوية (0.01)، فكانت قيمة معاملات الارتباط البسيط (0.273، 0.529) علي التوالي، بينما لم تثبت معنوية العلاقة بين المحددات الاقتصادية، وبين باقي متغيرات التوازن المعيشي المتمثلة في (درجة التماسك الاسرى، درجة الانفتاح الجغرافي). وبناءً على محتوى النتائج السابقة ترفض الفروض الاحصائية المتعلقة بمتغيرات التوازن المعيشي المتمثلة في (درجة التردد على المؤسسات، درجة الاستفادة من المؤسسات)، وتقبل الفروض البديلة، ولا يمكن رفض باقي الفروض. أما بالنسبة للفرض الثاني والثلاثون وهو العلاقة بين درجة المحددات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وبين متغيرات التوازن المعيشي مجتمعة، فقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد وثبوت معنوية النموذج عند مستوى معنوية (0.01)، حيث كانت قيمة (ف) المحسوبة (37.00). وأشار معامل التحديد إلى أن متغيرات التوازن المعيشي للمبحوثين تفسر أن نسبة (28%) من جملة التباين في المتغير التابع، وهو عبارة عن درجة المحددات الاقتصادية، حيث كانت قيمة معامل التحديد (0.286).
- **توصيات الدراسة.** وتوصى الدراسة بالاهتمام بالمساواة والعدالة في الريف بصفة عامة وفي مجتمع الدراسة بصفة خاصة. وتوفير المخصصات المالية لكل مشروع على حدة مع توفير المناخ الاقتصادي العام، والتأكيد على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعية، بالتزامن مع والاهتمام بترشيد الإستهلاك في كافة المجالات.
- **المراجع**
- التابعي، محمد كمال، (1993)، تغريب العالم الثالث : دراسة نقدية في علي اجتماع التنمية، دار المعارف، مصر.
- الشريف، عصام الدين احمد الزين، (2015)، مؤشرات التنمية في المجتمعات المحلية الريفية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، جمهورية السودان.
- العصار، محمد جاسم سالم، (2015)، البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة، ماجستير، اكااديمية اعداد القادة، جامعة الأقصى، فلسطين.
- الكبيسي، عامر خضير، وآخرون، (2015) دراسات حول التنمية المستدامة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، السعودية.
- الهيبي، نوزاد عبدالرحمن، المهدي، حسين ابراهيم، (2008)، التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، قطر.
- إسماعيل، معتصم محمد، (2015)، دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- أحمد، ضيف، وآخرين، (2019)، التنمية المحلية المستدامة، الكتاب الجامعي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- أمين، ابراهيم رمضان، (2012)، مقومات التنمية في ريف الأقصر، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة اسيوط.
- بدران، أحمد جابر، (2014)، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية سلسلة كتب اقتصادية جامعية، جامعة 6 أكتوبر، القاهرة، مصر.
- جامع، محمد نبيل، (2019)، علم المجتمع الريفي وتطبيقاته التنموية، نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة الإسكندرية، مصر.
- جعفر، سمير، (2019)، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر، رسالة ماجستير في، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.
- حسين، محمد النيل محمد، (2021)، تقييم تأثير برامج ادارة الموارد الطبيعية غرب السودان علي بناء قدرات المجتمعات الريفية (محلية السنوط - ولاية غرب كردفان)، رسالة ماجستير في علوم الارشاد الزراعي والتنمية

- الريفية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، جمهورية السودان.
- حمدوي، جميل، (2021)، من أجل تنمية مستدامة، كتاب رقمي تم تحميله في 2021/11/18م <http://www.hamdaoui.ma/news.php?extend.161>
- رياض، بولصباغ، (2013)، التنمية البشرية واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سقيف، الجزائر.
- سحر، نويصر، محمد شلبي، (2015)، دور النوع الاجتماعي في التنمية المستدامة بريف محافظة الشرقية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر.
- شرين، عبدالعليم، علي قطب، (2007)، دور المنظمات الأهلية في تنمية الريف بمحافظة المنيا، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة المنيا، المنيا، مصر.
- عارف، نصر محمد، (2006)، نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر.
- عامر، قدوري، (2016)، التنمية الريفية في الجزائر دراسة تطبيقية حول التنمية الريفية في ولاية سعيدة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر- سعيدة، الجزائر.
- عمران، كامل، (1999)، التنمية في الوطن العربي، مطبعة الاتحاد، دمشق، سوريا.
- غنيم، عثمان محمد، ماجدة، أبو زنت، أحمد حسين، (2007)، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- غنيم، عثمان محمد، ماجدة، أبو زنت، أحمد حسين، (2006)، التنمية المستدامة "دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"، مجله المنارة، المجلد رقم 12، العدد (1)، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية.
- كنفوش، محمد، (2005)، الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، الجزائر.
- مريم، الحسيني، (2014)، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- **المراجع الأجنبية :**
- **D. Nohen and F. Nuscheler, (1982),** Handbuch der Dritten Welt, Hoffmann and Campe, Hamburg.
- **Neva R. Goodwin, (2003),** Five Kinds of Capital: Useful Concepts for Sustainable Development, Tufts University.

STUDY FOR SOME SOCIAL FACTORS RELATED TO THE ECONOMIC DETERMINANTS FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT (A FIELD STUDY IN THE VILLAGES OF LUXOR GOVERNORATE)

**Jamal Hussein Al-Raidi¹ - Ibrahim Abd el Rahmaan Ali²
Bahaa Abu Al-Hassan Al-Sadiq³**

¹Professor of Rural Development and Rural Sociology, Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Minia University.

²Professor of Rural Sociology, Department of Agricultural Extension and Rural Society, Faculty of Agriculture, Al-Azhar University, Assiut.

³Postgraduate Researcher - Rural Meeting - Department of Economics - Faculty of Agriculture, Minia University

SUMMARY

The research aimed to identify the degree of respondents' knowledge of the economic determinants of sustainable development. And determining the nature of the relationship between personal, leadership, spatial and communication variables, and living balance variables and the degree of respondents' knowledge of the economic determinants of sustainable development. Three centers were chosen from Luxor Governorate, then three villages were chosen as a study area, representing 380 respondents. The questionnaire form was written to achieve the goals, and it was collected and analyzed using the correlation coefficient.

The most important results indicated that the levels of knowledge about the existence of economic determinants of sustainable development were divided into three levels. The results also indicated that there is a correlation between the degree of economic determinants and the degree of frequency of institutions, the degree of benefiting from institutions, at a significance level of 0.01, where the value of the correlation coefficient was (0.529 and 0.273), respectively. The data also indicated that there is a relationship between the degree of economic determinants and both the degree Community affiliation, degree of community participation, at a significance level of 0.01, where the values of simple correlation coefficients were (0.440 and 0.503), respectively.

The study recommends paying attention to equality and justice in the countryside in general and in the study community in particular. Providing financial allocations for each project separately while providing the general economic climate, and emphasizing the provision of agricultural production requirements, in conjunction with interest in rationalizing consumption in all fields.

Key words : Social factors, economic determinants, sustainable development, equality and justice, financial allocations, production requirements, rationalization of consumption